آراء الجمهور في بابي المنصوبات والمجرورات في كتاب التحفة السَّنِيَّة على الرسالة المقدسيَّة (دراسة توثيقية نحوية)

د. رغد جهاد عبد حسين العلواني
Dr.Raghed jihad abd hussain
قسم اللغة العربية
كلية التربية للبنات / جامعة الأنبار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

ملخص البحث
باللغة العربية والانكليزية

للتراث أهميــة كبيرة في تحقيقه ولإبراز ما في هذه المخطوطات من آراء ومســائل جــاء هذا البحث ليــبرز الآراء النحوية التي تخــصّ الجمهور، وقد وســم بـــ(آراء الجمهــور في بــابي المنصوبات والمجرورات في كتاب التحفة السَّنيَّة دراسة توثيقية نحوية)، إذ قمــت بجمع آراء الجمهــور وتوثيقها وتحليلهــا، وكان على أربعة مطالب؛ الأول اختص المرفوعات، والثاني اختص بالمنصوبات، والثالث بالمجرورات، والرابع بحــروف المعاني، ثم ختم البحث بأهم النتائج.

(the views of the public in Bulba Mouncobac and Prepositional in the book masterpiece Sunni on the Jerusalem message study documentary syntactic)

Heritage of great importance to achieve and highlight what it of opinions and questions came this research to highlights the views of grammatical concerning the public has been marking by (the views of the public in Bulba Mouncobac and Prepositional in the book masterpiece Sunni on the Jerusalem message study documentary syntactic) as you collect the opinions of the public and Tothbgaha and analysis was On four demands, the first is specialized in the subject matter, the third is specialized in the female employees, the third is the one in the magazines, the fourth is the letters of Al- Muani and the research conclusion is with a conclusion that deals with important results.

❊ ❊ ❊

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتمُّ التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد؛ فلا يخفى على طالب العلم ما للتراث من أهمية في تحقيقه، ففيه من العلم كنوز لا تنفد، وكتاب التحفة السنيّة في الرسالة المقدسية هو أحد المخطوطات التي حُقّقت في جامعة الأنبار- كلية التربية للعلوم الإنسانية، وهو مؤلّف غني بمادته العلمية، ففيه من المسائل النحوية والصرفية والبلاغية الشيء الكثير، مؤلفه محمد بن حسن بن علي الدبّاغ المتوفى (٢٨٨ه)، وما أنْ شرعتُ في قراءته حتى وقع نظري على آراء الجمهور التي كان يعمم في نسبتها، فيطلق على آراء البصريين آراء الجمهور، وكذا الحال مع آراء الكوفيين، ومن هنا صارت لديَّ الرغبة في تتبع آراء الجمهور ودراسة مسائلهم دراسة نحوية وتحليلية بعد توثيق نسبتها، فخرج هذا البحث، ووُسِم البحث بـ **(آراء الجمهور في كتاب التحفة السَّنِيّة على الرسالة المقدسيّة في بابي المنصوبات والمجرورات دراسة توثيقية نحوية)**؛ ولكبر الكتاب اقتصر البحث على بابي المنصوبات والمجرورات.

وقد اقتضت طبيعة أن يكون على أربعة مطالب وكانت على النحو الآتي:

المطلب الأول: اختصّ بمسائل المرفوعات.

المطلب الثاني: اختص بمسائل المنصوبات.

المطلب الثالث: اختصّ بمسائل المجرورات.

المطلب الرابع: اختص بمعاني الحروف.

وأخيراً أسأل الله تعالى أنْ يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأنْ يوفقني لخدمة اللغة العربية، فهو وليّ ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله رب العالمين.

❊ ❊ ❊

• **توطئة:**

الجُمْهُورُ لغــةً: « الرَّمْل الكثيرُ المتراكم الواســع. والجُمْهُــورُ: الجماعة من النّــاس»[١]، وهي بضمّ الجيم، وتشــمل جُلَّ الناسِ وأشرافَهم ومعظم كل شيء[٢].

ويردُ في كتــب النحاة مصطلح (جمهــرة النحاة)، والفرق بين الجمهور وجمهــرة النحاة أنَّ الجمهرة تعنــي المجتمع[٣]، وجمهر الــشيء أي: جمعهُ[٤]، وجمهــرة مصــدر جمهر، وهي تعنــي المجموعة والجماعة، فهي أوســع من الجمهور. والجمهور يعني أغلب النحاة أو معظمهم باستثناء من خالفهم، قال أبو حيان في عمل اسم الفاعل إذا كان مضمراً: «حكى ابن عصفور: الاتفاق على أنّه يرفعه، وليس كما ذكر، بل مذهب الجمهور ذلك، وذهب أبو بكر بن طاهر، وابن خروف تلميذه إلى أنّه لا يرفعه، ولا يتحمله، والذي تلقفناه من الشــيوخ أنّه لاشــتقاقه يتحمل الضمير».[٥] فمعنى كلام أبي حيان أنّ هناك مَن خالف الجمهور في عمل اســم الفاعل، وليس كما ذكر ابن عصفور في الاتفاق في ذلك.

فعندمــا نقول جمهــور النحــاة فالمقصود معظم النحــاة باســتثناء البعــض منهم، وعندمــا نقول جمهور البصريين معظم نحــاة المذهب البصري باســتثناء مَــن خالفهــم، وعندما نقــول جمهور الكوفيين فالمقصود أغلب نحاة المذهب الكوفي باســتثناء مَن تخلّف عنهــم. وما وجدته في كتاب التحفة الســنيّة من نســبة آراء الجهور أنّه ينســب المســألة الواحدة إلى جمهور النحــاة، وعند تتبع ذلــك أجد المقصود من ذلــك جمهور البصريين فقط، فكان عملي في البحث توثيق هذا المصطلح وتفصيله، فضلاً عن دراســة المسائل النحوية في هذا الكتاب مــع آراء النحاة جميعهــا الواردة في مســألة معينة في الكتاب، وبهــذا صار عملي في البحث دراســة المســائل النحوية التــي ورد فيها مصطلح الجمهور، وتوثيق صحة إطلاق مصطلح الجمهور على النحاة، والســبب وجود الخلط في كتاب التحفة السنية في هذا المصطلح.

❊ ❊ ❊

(١) العين: ١١٧/٤.
(٢) ينظر: تاج العروس: ٤٧٣/١٠.
(٣) ينظر: الأفعال: ١٩٨/١.
(٤) ينظر: تاج العروس: ٤٧٣/١٠.
(٥) ارتشاف الضرب: ٢٢٧١/٥ - ٢٢٧٢.

• **المطلب الأول: المرفوعات**

• **العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيده:**

وذلك في نحو «(قمتُ وزيدٌ) إذ لو عطفت للزم العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيدٍ ضمير منفصل أو فاصل ما، وهذا عند الجمهور»[١].

وذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام، وهذا يتعارض مع ما نُسب إلى الجمهور في كتاب التحفة السنية[٢].

أمّا البصريون فلا يجوّزون ذلك إلّا في ضرورة الشعر[٣]، وحجّة البصريين في ذلك «إنما قلنا إنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل وذلك لأنه لا يخلو: إمّا أنْ يكون مقدرًا في الفعل أو ملفوظًا به؛ فإنْ كان مقدرًا فيه نحو «قام وزيدٌ» فكأنّه قد عَطَفَ اسمًا على فعل، وإنْ كان ملفوظًا به نحو «قمت وزيدٌ» فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جوّزنا العطف عليه لكان أيضًا بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز»[٤]. والصحيح في ذلك هو مذهب الكوفيين، فقد جوّزوه في الاختيار، وإن كان الأكثر في الكلام التوكيد، ووافقهم ابن مالك في ذلك قائلاً: «وهو مما لا يجيزه النحويون في النثر إلا على ضعف، ويزعمون أن بابه الشعر، والصحيح جوازه نظمًا ونثرًا».[٥] وممّا جاء في النظم قول عمر بن أبي ربيعة[٦]:

قلتُ إذْ أقبلتْ وزُهْرُ تهادى
كنِعاجِ الملَا تعسَّفْنَ رَمْلا

وقول المسيّب بن علس[٧]:

فأُقْسِمُ أن لوِ التَقينْا وأنْتُمُ
لكان لكمْ يومٌ من الشرِّ مُظْلِمُ

وممّا جاء في النثر قوله تعالى: {يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ}[٨]، وقوله تعالى: {مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا}[٩]، وما ورد من الحديث النبوي الشريف قوله (صلى الله عليه وسلم): (وَصَفَفْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَاءَهُ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا)[١٠]. وكثرة ما ورد من السماع نثراً ونظماً يضعف تعليلات البصريين ويصبح في مذهب بعد وتكلّف.

• **المطلب الثاني: المنصوبات:**

١. مجيء الحال معرفة:

«ومجيء الحال معرفةً مقصورٌ على السماع...،

(١) التحفة السنية: ١٤٦ - ١٤٧.
(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٩٥/٣، والرأي منسوب للكوفيين في كتاب الانصاف: ٣٨٨/٢.
(٣) ينظر: الكتاب: ٣٧٨/١ - ٣٧٩، والمقتضب: ٢٢٠/٣ - ٢٢١، والأصول ٧٨/٢ - ٧٩، والأنصاف: ٣٨٨/٢.
(٤) الإنصاف: ٣٩٠/٢.
(٥) شواهد التوضيح : ١٧٣.
(٦) ديوانه: ١٧٧.
(٧) ديوانه: ١٢٥.
(٨) سورة الرعد: الآية ٢٣.
(٩) سورة الأنعام: ١٤٨.
(١٠) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة على الحصير: ١٠١/١، رقم (٣٨٠).

وذهب الكوفيون إلى جواز مجيء الحال معرفة إذا تضمنت معنى الشرط، نحو: (زيدٌ الراكبُ أحسن منه الماشي) فالراكب والماشي حالان، وصحَّ تعريفهما لتأويلهما بالشرط،... وجعل الجمهور نصب ذلك بتقدير: إذا كان زيدٌ ، أي: إذا كان الراكب أحسن منه إذا كان الماشي»[١].

اشترط جمهور النحاة في الحال أنْ تكون نكرة[٢]، «وشرط الحال التنكير؛ لأنّ المقصود فيها بيان هيئة صاحبها، وذلك حاصل بلفظ التنكير الذي هو الأصل، فلا حاجة إلى تعريفها صوناً للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض»[٣]. ومن الأمثلة على ذلك قول لبيد بن ربيعة[٤]:

فأرْسَلَهَا العِراكَ ولم يَذُدْهَا
ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

وقول النابغة الجعدي[٥]:

وذكرتَ مِن لَبَنِ المحلَّق شُرْبةً
والخَيْلُ تَعْدو بالصعَّيد بَدَاد

ومنه قراءة[٦] {لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ}[٧].

وأمّا ما ورد من السماع فقد تأوله جمهور النحاة، فأوّلوا قول لبيد بـ(اعتراكاً)[٨] او (معتركة)[٩]، وقد يُعرب العراك مفعولاً مطلقاً، أو مضافاً إليه على تقدير: «إرسال العراك»[١٠].

ويؤوّل (بِداد) في بيت النابغة الجعدي بـ(بدداً)[١١] أو (متبددة)[١٢].

أمّا نصب (الأذل) في قوله تعالى: {لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ} فهو شاذ[١٣]، وقد أوّل بـ(ذليلاً) أي: «ليخرجن العزيز منها ذليلاً»[١٤].

وجوّز الكوفيون مجيء الحال معرفة إذا كان فيها معنى الشرط، فهي نكرة في المعنى نحو: (زيدٌ الراكبُ أحسن منه الماشي)، والتقدير: زيدٌ إذا ركب أحسنُ منه إذا مشى»[١٥].

ولمّا جوّز الكوفيون مجيء الحال نكرة فإنّ نسبة

(١) التحفة السنيّة: ١٥٩ - ١٦٠.
(٢) ينظر: الكتاب: ٤٤/١، و٥٠/٢، والمقتضب: ٣٠٤/٢، واللمع في العربية: ٦٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢٨٥/١.
(٣) التحفة السنية: ١٥٨.
(٤) ديوانه: ٢٨٦.
(٥) شعره: ٢٤١.
(٦) في البحر المحيط: قرئ مبنياً للمفعول، وبالياء. الأعزُّ مرفوع به. الأذلَّ نصباً على الحال. (البحر المحيط ٨/ ٢٧٤ المكتبة الشاملة).
(٧) سورة المنافقون: من الآية ٨.
(٨) ينظر: الكتاب: ٣٧٢/١.
(٩) ينظر: شرح المفصل: ١٨/٢.
(١٠) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل:٤٧٨/١.
(١١) ينظر: الكتاب: ٢٧٥/٣.
(١٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٣٩/٣.
(١٣) ينظر: الكتاب: ٣٩٧/١.
(١٤) التذييل والتكميل: ٢٣٧/٣.
(١٥) التحفة السنية: ١٥٩.

الجمهور في هذه المسألة تصبح غير دقيقة، ويؤوّل مذهب الكوفيين على تقدير كان، أي إذا كان زيد الراكب أحسن منه إذا كان الماشي، فيكون الراكب والماشي منصوبان لأنهما أخبار لـ(كان)[١].

والذي أميل إليه وجوب تنكير الحال؛ لتضمنه معنى الإخبار؛ «لأنّه فائدة يستفيدها المخاطب، وإنما يستفاد ممّا هو غير معلوم عند السامع»[٢]، « وينكّر الحال لكي لا يلتبس بالصفة عندما يكون صاحبها منصوباً نحو: ضرب زيداً الراكب»[٣]. وما ورد من امتناع فهو من القليل الذي لا يقاس عليه، وإنما يقاس على الأعم الأغلب، وما ظاهره تعريف الحال يخرّج على التأويل.

٢. مجيء الحال من المبتدأ:

« الجمهور لا يجيزون مجيأهُ من المبتدأ؛ لأنّه لا يصح أنْ يكون عاملها الابتداء لضعفه وعدم صلاحيته»[٤].

اختلف النحويون في مجيء الحال من المبتدأ، فأكثر النحويون لا يجوّزون ذلك، وسيبويه ومعه جماعة يجوزون مجيء الحال من المبتدأ، قال سيبويه في مجيء الحال من المبتدأ: « لأنه خبر للمعروف المبني» وقال: « فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبد الله منطلقاً،... فهذا اسم مبتدأ يُبنى عليه أو يبنى على ما قبله، ... والمعنى أنّك تريد أنْ تعرّفه عبدالله؛ لأنك ظننت أنه يجهله، فكأنّك قلت: انظر إليه منطلقًا، فمنطلقٌ حالٌ قد صار فيها عبد الله وحالَ بين منطلق وهذا»[٥].

وصحح ابن مالك قول سيبويه، قال: « وقول سيبويه هو الصحيح؛ لأنَّ الحال خبر في المعنى، فجعله لأظهر الاسمين أولى من جعله لأغمضهما».[٦]

وذهب المبرّد[٧]، وتبعه ابن السرّاج[٨] إلى أنّه لا يعمل في الحال إلّا الفعل المجرد أو شيء في معنى الفعل كأسماء الإشارة والمبتدأ في هذا المقام في معنى الفعل وهو التنبيه أي: انتبه له قائماً، جاء في الأصول: ولا يجوز ان يعمل في الحال إلّا فعل او شيءٌ في معنى الفعل لأنها كالمفعول فيها[٩].

وسبب منع أغلب النحاة مجيء الحال من الخبر أنّ العامل في المبتدأ معنوي، أي الابتداء، فإذا جاءت الحال من المبتدأ كان المبتدأ هو العامل، فينشأ عاملان احدهما العامل في الحال، والثاني العامل في صاحبها، علماً أنَّ العامل عندهم في الحال لا بدَّ أنْ يكون هو نفسه العامل في صاحبها[١٠]؛ وكذلك أنّ الحال عندهم لا تجيء إلّا من الفاعل

(١) المصدر نفسه: ١٥٨ - ١٥٩.
(٢) إصلاح الخليل الواقع في الجمل: ١٠٦.
(٣) شفاء العليل في إيضاح التسهيل: ٥٢٣.
(٤) التحفة السنيّة: ١٦٥.
(٥) الكتاب: ٧٨/٢.
(٦) شرح التسهيل: ٣٣٣/٢.
(٧) ينظر: المقتضب: ٣٠٧/٤.
(٨) ينظر: الأصول في النحو: ٢١٨/١.
(٩) المصدر نفسه: ٢١٨/١.
(١٠) النحو الوافي: ٣٦٤/٢.

أو المفعول به وأشباهها[١]، وإذا دققنا كلام سيبويه وجدنا مشابهة لما ذهب إليه المبرد والسرّاج، قال سيبويه: «فكأنك قلتَ: انظر إليه منطلقاً»[٢].

والذي يترجّح عندي في هذه المسألة هو جواز مجيء الحال من المبتدأ إذا كان في معنى الفعل كأسماء الإشارة، وهو مذهب سيبويه والمبرّد والزجّاج، فضلاً عن ذلك وروده في كلام العرب، ومنه قول الشاعر:

لِمَيَّة مُوحشاً طَلَلُ

يَلوحُ كأنّه خَلَلُ

وورد أيضاً (فيها قائماً رجلٌ) فـ(موحشاً) و(قائماً حالان من (طلل) و(رجل) وهما مبتدآن[٣].

٣. تقديم التمييز على عامله:

لا يتقدم التمييز على عامله مطلقاً؛ لأنَّ عامله إنْ كانَ اسماً جامداً، فلإنّ الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه عند سيبويه والجمهور[٤].

اختلف النحاة في جواز تقديم التمييز على عامله، فقد أجمع النحويون على منع تقديمه على عامله إذا كان اسماً جامداً أو فغلاً غير متصرف[٥]، أمّا إذا كان متصرفاً فقد اختلفوا فيه، فذهب سيبويه إلى المنع[٦]، والسبب في ذلك « أنّ الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلاً في الأصل، وقد حوّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة، فلا يغيّر عمّا كان يستحقه من وجوب التأخير بما فيه من الإخلال بالأصل»[٧].

وممّن ذهب إلى عدم التقديم مطلقاً الحيدرة اليمني[٨]، وابن الحاجب[٩]؛ لأنّ في تقديمه إخراج عن حقيقة التمييز.

وما نُسب إلى الجمهور في التحفة السنية نسبة دقيقة، فقد ذهب إلى ذلك الجمهور باستثناء بعض النحاة، فقد أجاز الكسائي[١٠]، والمازني[١١]، والمبرد[١٢] تقديمه، وتبعهم ابن مالك[١٣] في ذلك، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر[١٤]:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

إذ قُدّم التمييز (نفساً) على عامله (تطيب).

وقد ردّ ابن جنّي في كتابه الخصائص على هذا الشاهد قائلاً: « ومما يقبح تقديمه الاسم المميز,

(١) ينظر: فتح الكبير المتعال: ٦٧/١.
(٢) الكتاب: ٧٨/٢.
(٣) ينظر: الاقتراح في أصول النحو: ٤٠٢/١.
(٤) التحفة السنية: ١٩٨.
(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٣٩٠/٢.
(٦) ينظر: الكتاب: ٢٠٤/١- ٢٠٥.
(٧) شرح الأشموني: ٥٢/٢.
(٨) ينظر: كشف المشكل في النحو: ٤٩٢/١.
(٩) ينظر: أيضاح في شرح المفصل: ٣٣٣/١.
(١٠) نقل رأيه ابن مالك في شرح التسهيل: ٣٩٠/٢.
(١١) ينظر: رأيه في الأصول: ٢٢٣/١.
(١٢) ينظر: المقتضب: ٣٦/٣.
(١٣) ينظر: شرح السهيل: ٣٩٠/٢.
(١٤) ()البيت للمخبل السعدي في ديوانه :٢٩٠.

وإن كان الناصبة فعلاً متصرفًا, فلا نجيز شحمًا تفقأت, ولا عرقًا تصببت.... ألا ترى أن أصل الكلام تصبب عرقي, وتفقأ شحمي, ثم نقل الفعل فصار في اللفظ لي, فخرج الفاعل في الفاصل مميزًا, فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم المميز؛ إذ كان هو الفاعل في المعنى على الفعل»[١].

وقال ابن الضائع: « تفقَّأ شحماً زيد، وحَسُنَ وجهاً عبد الله، وهو متفق عليه،... أعني إذا توسط التمييز بينه وبين معموله كان جائزاً بلا خلاف نحو أطيب نفساً زيد، وما حَسُنَ وجهاً عمرو»[٢].

« وسيبويه لم ينقل المنع عن العرب، وإنّما كان سبب المنع هو من رأيه فقط، ولو أنّه اطلع على ما قالته العرب لاتبعه»[٣].

وقد ورد ذلك في صحيح الكلام وبالنقل الصحيح عن العرب، كقول الشاعر:[٤]

إذا المرءُ عينا قرَّ بالأهلِ مثرياً
وَلم يعنَ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مذمّما

وقول الشاعر الآخر[٥]:

وَلَسْتُ إِذَا ذَرْعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ
وَلاَ يَائِسٍ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِن يُسْرِ

وقوله[٦]:

ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ في إِبعَادِيَ الأَمَلاَ
وَما ارْعَوَيْتُ وشَيبًا رَأْسِي اشْتَعَلاَ

ونظراً لورود السماع بذلك فلا مانع من تقديم التمييز على عامله المتصرف، فضلاً عن ذلك أنّ التمييز فضلةٌ كسائر الفضلات، فلمّا صحّ أنْ نقول في تقديم العامل على الحال في (جاء زيدٌ راكباً) (راكباً جاء زيدٌ) كذلك صحّ أنْ نقيس على ذلك تقديم التمييز.

- **المطلب الثالث: المجرورات**

١. متعلق رب:

جاء في التحفة السنية « اختلف في (رُبَّ) هل لها متعلق أو لا، ذهب إلى الأول الجمهور، فقالوا في نحو (رُبَّ رجلٍ صالح لقيتُ): إنّ (رُبَّ) ومجرورها متعلقٌ بـ(لقيتُ)»[٧].

ومَن ذهب إلى أنّه لا بدَّ لـ(رُبَّ) من متعلق لها هم جمهور البصريين فقط؛ لأنّ (رُبَّ) عند الكوفيين

(١) الخصائص: ٣٨٦/٢.
(٢) ينظر رأيه في التذييل والتكميل: ١١٣/٤.
(٣) تمهيد القواعد: ٢٣٩٥/٥.
(٤) البيت مجهول القائل، وهو في الإنصاف: ٦٨٣/٢، والتذييل والتكميل: ٢٦٥/٩، وحاشية الصبّان: ٣٠٠/٢.
(٥) البيت مجهول القائل وهو في شرح التسهيل: ٣٨٩/٢، وشرح الكافية الشافية: ٧٧٧.
(٦) البيت مجهول القائل وهو في المقاصد النحوية: ١١٢٢/٢، وشرح الأشموني: ١٣/٢، وحاشية الصبان: ٢٦١/٢.
(٧) التحفة السنية: ٢٧٨.

اســم وليس بحرف،[١] قال ابن أبي الربيع: «ذهب أكــثر النحويــين إلى أن (رُبَّ) لا بُــدَّ لها من فعل تتعلق به. وسمعت لبعض المتأخرين كلاماً يقتضي أن لا تحتاج إلى متعلــق؛ وذلك أنَّه قال: إذا قلت: رُبَّ رجل عالم قــد لقيته؛ فـ (رُبَّ) هنا حرف دخل عــلى المبتدأ وخفضه وهو بمنزلة (بحســبك زيدٌ) الأصل: حسبك زيدٌ؛ فدخل حرف الجر فانخفض المبتدأ فكما أنَّ المجرور هنا لا يحتاج إلى متعلق، فكذلك: (رُبَّ رجلٍ عالم) لا يحتاج إلى متعلق»[٢].

وذهب ابــن طاهر والرمّــاني[٣] وبعض المتأخرين الذين نقل عنهم ابــن أبي الربيع إلى أنَّها حرف جر شــبيه بالزائد لا يتعلق بــشيء، ومجرورها في نحو (رُبَّ رجــلٍ لقيتُ) مفعول بــه، وفي قولهم: (رُبَّ رجل صالحٍ لقيته) إمّا مبتدأ أو مفعول به[٤].

واعترض على مَن قال بأنّ (رُبَّ) تحتاج غلى متعلق بــأنّ الفعل في قولــه (رُبَّ رجل لقيــتُ) لا تحتاج إلى حرف جرّ يُعدَّى به؛ وإنّما يتعدى بنفســه، وفي قولهم: (رُبَّ رجل صالح لقيته) اتوفى مفعولهن ولا تحتاج إلى معمــول آخر، واختار ابن الدبّاغ مذهب الجمهور»[٥]. وهو ما اميل إليه، وعلّلَ الســبب في ذلك قائلاً: « وأجيب بأنّ تعدي الفعل بنفسه لا يمنع من تعديته بالحرف إذا قُصد معنى لا يحصل بدون تعديته بذلك الحرف، فإنّه لو عُدّيَ هنا بنفسه فاتَ معنى التقليــل أو التكثير، ونظيره في صحة قولك: أخــذتُ من البر، فعديتَ الفعــل بمِن لإفادة معنى التبعيض، وإنْ كان يتعدى بنفسه وبأن أخذ معموله في المثال الثاني لا يمنــع جعله معمولاً لمثله كما في (زيداً ضربتهُ).[٦]

٢. العطف عــلى الضمير المجرور مــن غير إعادة الجار:

جاء في التحفة السنية: « (هذا لك ولأبيك) بالعطف عــلى الضمير المجرور مع إعــادة الجار على رأي الجمهور، ويجوز (وأبيك) بدون إعادة الجار على رأي ابن مالك»[٧].

وما نُســب من رأي إلى الجمهور في هذه المسألة هــو رأي البصريين فقــط، لأن الكوفيين يجوّزون العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وأمّا البصريون فقد منعوا ذلك، فلا يســتقيم الكلام عندهم إلّا بإعادة الجار[٨].

وقد استدل الكوفيون على صحّة مذهبهم بالشواهد المتضمنة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والنظم واقوال العرب، ومنه قراءة حمزة[٩]: {**وَاتَّقُوا**

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٨٦/٢.
(٢) تمهيد القواعد: ٣٠٤٨/٦.
(٣) نقل قوليهما المرادي في الجنى الداني: ٤٥٣.
(٤) ينظر: التحفة السنية: ٢٧٩.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٩.
(٦) التحفة السنية: ٢٧٩.
(٧) المصدر نفسه: ١٤٣.
(٨) ينظر: الإنصاف: ٣٧٩/٢.
(٩) ينظــر: شرح طيبة النشر في القــراءات: ١٥٥،وغيث النفع في القراءات السبع: ١٦٤.

اللَّهَ الَّذِي تَسَـاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ}[١]، ومن الحديث النبوي قول النبي محمد (صلى الله عليه وسلم): **(إنمّا مثلكم واليهود والنّصارى)**[٢]، ومنه قول بعض العرب: (ما فيها غيرُهُ وفرسِهِ)[٣].

ومن الشواهد الشعرية قول الشاعر[٤]:

فاليومَ قرَّبْتَ تهجونا وتشتِمُنا
فاذهبْ فما بكْ والأيامِ من عَجَبِ

ومنه أيضاً قوله[٥]:

تُعَلَّقُ في مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا
ومَا بَيْنَها والْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

ووافق الكوفيينَ يونسُ والأخفش وقطرب وأبو علي الشلوبين[٦]، واختاره ابن مالك[٧]، وأبو حيان[٨].

وأنفرد الفرّاء من الكوفيين في هذه المسألة قائلاً: «بالله والرحمِ، وفيه قبح؛ لأنَّ العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوضٍ وقد كُنِّيَ عَنْهُ»[٩].

وذهب البصريون إلى عدم جواز العطف على الضمير المجرور إلّا بإعادة الخافض، قال سيبويه: «ومما يقبح أن يشركه المظهر علامةُ المضمَر المجرور، وذلك قولك: مررتُ بك وزيدٍ»[١٠] وكذا ذهب الزمخشري[١١]، واختاره ابن الخبّاز[١٢]، وابن عُصفور[١٣]، وابن عقيل[١٤].

وقد أوجب البصريون إعادة الجار لحجّتين:

الأولى: أنّه لا يعطف على ضمير الجرّ؛ لأنّه شبيه بالتنوين، ومعاقبٌ له، فلا يُعطف عليه كما لا يُعطف على التنوين[١٥].

وقال الرضي: «إنمّا لزم ذلك؛ لأنَّ اتصال الضمير المجرور بجاره، أشد من اتصال الفاعل المتصل؛ لأنَّ الفاعل إنْ لم يكن ضميراً منفصلاً جاز انفصاله، والمجرور لا ينفصل من جارّه سواء كانَ ضميراً أو ظاهرًا، فكره العطف عليه، إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة، فمن ثم لم يجز إذا عطفت المضمر على المجرور إلّا إعادة الجار أيضًا، نحو:

---

(١) سورة النساء: ١.
(٢) صحيح البخاري، كتاب الإجارة، باب الإجارة إلى صلاة العصر: ١١٨/٣، رقم (٢٢٦٩)، وهو على رواية الخفض في إرشاد الساري: ١٣٢/٤.
(٣) ينظر: أوضح المسالك ٣٥٤/٣، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ٥٨٣/١.
(٤) البيت لعمرو بن معدي كرب الزبيدي، ينظر: ديوانه: ١٩٧.
(٥) البيت لمسكين الدارمي، ينظر: ديوانه: ٥٣.
(٦) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٤٣، وشرح الكافية الشافية: ٦٢/١، وارتشاف الضرب: ٢٠١٣/٤.
(٧) ينظر: شواهد التوضيح: ٢٢.
(٨) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠١٤/٤.
(٩) معاني القرآن للفرّاء: ٢٥٢/١.
(١٠) الكتاب: ٣٨١/٢.
(١١) ينظر: الكشّاف: ٢٨٤/٤.
(١٢) ينظر: الغرة المخفية: ٣٩١/١.
(١٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٥٦/١.
(١٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٣٩/٢.
(١٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٦٢/١، وشرح التسهيل: ٢٧٥/٣.

مررت بزيدٍ وبكَ»[١]

الأخرى: حقّ المعطوف والمعطوف عليه أنْ يصلحا أنْ يحــلَّ كلُّ واحــدٍ منهما محــلّ الآخر، وضمير الجر لا يصلح لحلول محل ما يعطف عليه، فامتنع العطف عليه إلّا بإعادة الجار[٢].

وعلى وفق ما عُرِضَ من آراء الفريقين يتّضح لي أنَّ أدلة الكوفيين قد تضمّنت شواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي والنظم وأقوال العرب، ولا سيما قــراءة حمزة التــي لا يمكن ردُّها كــما فعل بعض النحاة، إذ قال الفرّاء في هذه القراءة: «وفيه قبح؛ لأنَّ العرب لا ترد مخفوضاً عــلى مخفوضٍ»[٣]. وقال الزجّاج: « فأمّا الجرّ في (الأرحامِ) فخطأٌ في العربية لا يجوز إلّا في اضطرار شعر»[٤]. وقال الزمخشري: « وقراءة حمزة (والأرحامِ) ليســت بتلك القوة»[٥]. والصحيح من ذلك مذهــب الكوفيين؛ لوروده في السماع؛ ولأنّ دليلهم في ذلك القراءة السبعية التي لا يصحُّ ردُّها ولا تضعيفها؛ لأنّها قراءة تواترت عن النبي محمد (صلى الله عليه وســلم) وقرأها حمزة (رحمه الله) الذي لمْ يقرأ في أي موضع من مواضع القرآن إلّا بأثــر، وقيل فيه:» ومــن أراد الأثر فعليه بقراءة حمزة»[٦].

وجــاء في البحــر المحيط: « وما ذهــب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية: من امتناع العطــف على الضمير المجــرور إلا بإعادة الجار، ومن اعتلالهــم لذلك غير صحيــح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنه يجوز»[٧]. ولا يُلتفت إلى مَن طعن بالقراءة أو ضعّفها؛ لأنّها سُــنّة مُتّبعة لا تردُّ من قياس لفة ولا من لغة فاشــية، فضلاً عن ذلك نقلت هذه القراءة عن عالم ثقة « ولا ســبيلَ إلى رَدِّ نَقْــلِ الثقة مع أنّه قــد قرأتْها جماعةٌ من غيرِ السبْعة .... وإذا صحّت الروايةُ، لم يكن سبيلٌ إلى رَدّها»[٨]. وقال الآلوسي: « فالتشنيع على هذا الإمام في غاية الشــناعة ونهاية الجســارة والبشاعة وربما يخشى منه الكفر»[٩].

• **المطلب الرابع : حروف المعاني**

١- أم المنقطعة:

جاء في التحفــة السَــنيّة: « أم المنقطعة لا يفارقها معنى الإضراب عند الجمهــور»[١٠]. وأم المنقطعة هــي التــي تقع في أغلــب الأحيان بــين جملتين مســتقلتين في معناهما، ولكل منهما معنًى يخالف الآخر، وســبب تميتها بـ(أم) المنقطعة أنها تقع بين

(١) شرح الرضي على الكافية: ٣٣٤/٢.
(٢) ()ينظــر: شرح الكافية الشــافية: ٦٢/١، وشرح التسهيل: ٢٧٦/٣.
(٣) معاني القرآن للفرّاء: ٢٥٢/١.
(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٦/٢.
(٥) المفصل: ١٦٢.
(٦) غاية النهاية في طبقات القرّاء: ٧٥/١.
(٧) البحر المحيط: ٤٩٩/٣.
(٨) شرح المفصل لابن يعيش: ٢٨٣/٢.
(٩) روح المعاني: ٣٩٥/٢.
(١٠) التحفة السنية: ٣٨٨.

الجمل التي لا تكون أحدهما جزءاً من الأخرى من حيث المعنى[١]. وما نُسب إلى الجمهور في معنى (أم) فيه نظر؛ لأنّ في كتاب سيبويه ما يثبت عكس ذلك، فقد جاء في الكتاب « قلت: فما بالُ (أم) تدخل عليهن وهي بمنزلة الألف؟ قال: إنّ (أم) تجيء ههنا بمنزلة (لا) بل للتحوّل من الشيء إلى الشيء»[٢].

ونقل ابن الشجري في كتاب الأمالي إجماع البصريين على تقديرها للإضراب مع الاستفهام[٣]، أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنها بمعنى (بل) مجرّدة من الاستفهام[٤]، وذهب ابن هشام إلى أنّها للإضراب، وهو المعنى الذي لا يفارقها، وقد تأتي للإضراب متضمنة معنى الاستفهام[٥]، وذهب أبو عبيدة إلى أنّها تكون للاستفهام المجرد[٦]، ومنه قوله تعالى :{أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ}[٧] والمعنى: أتريدون، وإلى مثله ذهب المُبرّد[٨]، واستشهد بقول عمر بن أبي ربيعة[٩]:

لَعَمْرُكَ ما أدَرِي وإنْ كنتُ دارياً
بسبعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بثمانِ

قال المبرد معلقاً على بيت ابن أبي ربيعة: «و (أم) المنقطعة تقع بعد الِاسْتِفْهَام ... فَأَما قَول ابْن أَبى ربيعَة ... فَلَيْسَ على الإضراب، وَلكنه أَرَادَ: أبسبع؟»[١٠].

وقد وردت (أم) في القرآن الكريم خالصة لمعنى الإضراب، ومنه قوله تعالى: {قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ}[١١]، أي: بل هل تستوي، ولا يقدّر بـ(بل) مع الاستفهام، فلا يقال (أهل) لعدم دخول الاستفهام على الاستفهام[١٢]، ومن الأمثلة الأخرى على ورودها لمعنى الإضراب فقط قوله تعالى: {وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٣٧) أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاه}[١٣]، فالمعنى هنا بل يقولون افتراه.

ومما ورد في النظم قول الشاعر:

فَلَيتَ سُلَيْمَى في المنامِ ضَجِيعَتِي
هنالِكَ أم في جَنَّةٍ أم جَهَنَّمِ

والتقدير: بل في جهنم، ولا يصح أنْ يُقدّر (بل أفي جهنم) إذ لا معنى للاستفهام في هذا المعنى؛ لأنه

---

(١) ينظر: همع الهوامع: ١٩٩/٣، والنحو الوافي: ٥٩٧/٣.
(٢) الكتاب: ١٩٠/٣.
(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ١٠٨/٣.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٨/٣.
(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٦٦.
(٦) ينظر رأي أبي عبيدة في مغني اللبيب: ٦٦، وهمع الهوامع: ٢٠١/٣.
(٧) سورة البقرة : ١٠٨.
(٨) ينظر: المقتضب: ٢٩٤/٣.
(٩) ديوانه: ٢٥٨، والبيت في الديوان برواية:
فوالله ما ادري ما أدري وإني لحاسب
بسبعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بثمانِ
(١٠) المقتضب: ٢٩٤/٣.
(١١) سورة الرعد من الآية ١٦.
(١٢) ينظر: شرح التصريح: ١٧٢/٢.
(١٣) سورة يونس من الآيتين: ٣٧ – ٣٨.

للتمني[١].ولكن هناك نصوصاً في القرآن الكريم لا يصلح تقدير (بل) وحدها كما في قوله تعالى: {**أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ**}[٢]، فلو قدّرت (أم) بمعنى الإضراب أي بـ(بل) وحدها لأصبح الكلام بل له البنات ولكم البنون، وهذا كفر، فدلّ على أنها بمعنى بل مع الهمزة[٣]، أي: «بل أله البنات ولكم البنون» ومما ورد من ذلك في كلام العرب: (إنها لإبل أم شاء)[٤] والتقدير بل أهي شاء[٥].

ومما سبق عرضه من النصوص القرآنية والنظم ومما جاء عن العرب يتّضح لنا أنها ترد لمعنى الإضراب وحده تارة، وتارة أخرى لمعنى الإضراب مع الاستفهام.

٢ - حتى الابتدائية:

ورد في التحفة السنيّة أنّ « الجملة الواقعة بعد حتى مُستأنفة لا محلّ لها هو مذهب الجمهور، وخالفهم الزجّاج وابن دُرستويه»[٦].

دلالة (حتّى) الابتدائية أنها صالحة للدخول على المبتدأ والخبر، ولا يشترط أنْ يقع بعدها المبتدأ والخبر[٧]. وما نُقل عن الجمهور في كتاب التحفة السنية هو نقل دقيق، فقد ذهب جمهور النحاة[٨] إلى أنّ الجملة الواقعة بعد (حتى) الابتدائية لا محل لها من الإعراب، والسبب في ذلك أنها جملة استئنافية، والجملة الاستئنافية من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، فإذا وقعت بعدها (إنَّ) كُسرت همزتها، قالوا: (مرض زيد حتى إنّهم لا يرجونه)، والقاعدة في ذلك أنّ (أنَّ) تفتح همزتها إذ دخل عليها حرف الجر[٩] كما في قوله تعالى: {**ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ**}[١٠].

وقد انفرد عن الجمهور الزجاج[١١]، وابن درستويه[١٢]، وذهبوا إلى أنها في محل جر بـ(حتى). والصحيح من ذلك هو مذهب الجمهور، فلا يجوز على رأيهما أنْ تجر حتى الجملة التي بعدها؛ لأنّ حروف الجر « لا تعلّق عن العمل، وإنما تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات، وإنهم إذا أوقعوا بعدها (إنْ) كسروها، فالوا: مرض زيدٌ إنهم لا يرجونه، والقاعدة أنّ حرف الجر إذا دخل على (أنّ) فُتحت همزتها»[١٣].

---

(١) ينظر: شرح التصريح: ١٧٢/٢.
(٢) سورة الطور من الآية ٣٩.
(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٦٦.
(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٦٦، وهمع الهوامع: ٢٠٣/٣.
(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٦٦.
(٦) التحفة السنية: ٤٤١.
(٧) ينظر: الجنى الداني: ٥٥١، وهمع الهوامع: ٤٩٩/١.
(٨) ينظر: الجنى الداني: ٥٥١، ومغني اللبيب: ١٧٦، وهمع الهوامع: ٣٣٢/٢.
(٩) ينظر: همع الهوامع: ٣٨٢/٢.
(١٠) سورة الحج: من الآية ٦.
(١١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٨٦/١.
(١٢) ينظر: مغني اللبيب: ١٧٦.
(١٣) مغني اللبيب: ١٧٦.

ونباهتــه، وكتابه خير دليل عــلى إمكانيته الفذّة في علم العربية.

الخاتمة

الآن وبعد انتهــاء البحث أوجز أهــم النتائج التي توصلت إليها في كتابتي لهذا البحث وهي كالآتي:

١. برزت شخصية الشــيخ الدبّاغ في كتابه التحفة الســنيّة على الرسالة المقدســية وكان متمكناً في اللغة العربيــة وأطرافها المترامية كالصرف والنحو والأدب واللغة.

٢. حوى كتاب التحفة الســنية على شــواهد كثيرة ومتنوعة كالقرآن الكريم والقراءات القرآنية والأشعار والأقوال والأمثال، وهذا يدلّ على تمكّن العالم من توظيف الأدلّة الصناعية في أبواب النحو.

٣. وجدتُ مؤلــف الكتاب يقف موقفاً محايداً بين المذهبين البصري والكــوفي ولا يرجّح إلّا ما يراه مناسباً.

٤. لم يلتزم الشــيخ الدبّاغ في عرضه لآراء العلماء وأقوالهــم طريقــة واحدة، فمــرّة يعرضها من دون ترجيح، وأخــرى يعقب بقبولهــا أو رفضها، وفي بعض المواضع يكتفي بنقلها.

٥. وجــدتُ الشــيخ الدبّــاغ يخلــط في مصطلح الجمهور فيطلقه دون قيد قائلاً جمهور النحاة، وعند تتبعي لذلك أجد هذا الرأي هو رأي البصريين، ومرّة أخرى يقيده بالبصريين فقط، وعند الرجوع إليه في كتب النحاة أجده لأغلب النحاة باستثناء بعضهم، وهذا ليس قدحاً في علميتــه، فلا ينكر علم الدبّاغ

❊ ❊ ❊

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
١. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ، لبنان.
٢. الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق وشرح: د. محمود فجّال، دار القلم، ط١، دمشق، ١٤٠٩ه - ١٩٨٩م.
٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨ه - ١٩٩٨م.
٤. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني (المتوفى: ٩٢٣هـ)
٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، لبنان، ١٤٢٤ه -٢٠٠٣م.
٦. إصلاح الخلل الواقع في الجمل: عبدالله بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ه)، تح: حمزة النشتري، دار المريخ، الرياض، ط١، ١٩٧٩م.
٧. الأمالي الشجريّة: ابن الشجريّ أبو السعادات هبة الله بن علي الحسني (ت٥٤٢هـ)، تح: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٣ه - ١٩٩١م.
٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاريّ عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر.
٩. الإيضاح في شرح المفصّل: أبو عمرو عثمان المعروف بابن الحاجب النحويّ (٦٤٦هـ)، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٢٤٥ه.
١٠. البحر المحيط: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ه.
١١. تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الزبيديّ (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية،
١٢. التذييل والتكميل على شرح التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، ط١.
١٣. تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد: احمد بن يوسف بن أحمد نحب الدين اللبي المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ه)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي

محمد فاخر وآخرون، دار القاهرة، ط١، ١٤٢٨ه.
١٤. الجامع الصغير المختصر، محمد بن إسماعيل بن المغيرة البخاري (ت ٢٥٦ه)، دار الشعب، القاهرة، ط١، ١٩٨٧م.
١٥. الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي حسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
١٦. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: الخضري محمد بن مصطفى الدمياطي (ت١٢٨٧هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه، مصر، د. ت.
١٧. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٧ه - ١٩٩٧م.
١٨. الخصائص: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ط٤.
١٩. ديوان عمر بن أبي ربيعة: دار القلم، بيروت، لبنان.
٢٠. ديوان كُثيّر عزّة: جمعه وحققه: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٣٩١ه - ١٩٧١م.
٢١. ديوان لبيد بن ربيعة: تح: إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٢م.
٢٢. ديوان مسكين الدارمي: جمعه وحققه: عبدالله الجبوري، وخليل إبراهيم العطية، مطبعة البصري، بغداد، ط١، ١٣٨٩ه - ١٩٧٠م.
٢٣. ديوان المسيب بن علس: جمع وتحقيق: د. عبدالرحمن محمد الوصيفي، مكتبة الآداب، ١٤٢٣ه - ٢٠٠٣م.
٢٤. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الثناء الآلوسي، شهاب الدين السيد محمود (ت١٢٧٠هـ)، ضبطه وصححه: علي عبدالباري عطية، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٥ه.
٢٥. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت ٩٠٠ه)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩ه- ١٩٩٨م.
٢٦. شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي (٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١ه - ١٩٩٠م.
٢٧. شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١ه - ٢٠٠٠م.
٢٨. شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور أبو الحسن على بن مؤمن (ت٦٦٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩ه - ١٩٩٨م.
٢٩. شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة: محمد محيي

اديــن عبدالحميد، مطبعة الســعادة، مصر، ط١، ١٣٧١ه - ١٩٥٢م.
٣٠. شرح الرضي على الكافية: رضي الدين محمد بن الحســن الاســترباذي، (ت٦٨٦هـــ)، تحقيق وتصحيــح وتعليق: أ. د. يوســف حســن عمر، ١٣٩٥ه - ١٩٧٥م.
٣١. شرح شذور الذهب: عبد الله جمال الدين بن يوســف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تح: عبــد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
٣٢. شرح طيبة النشر في القراءات العشر: شــمس الدين أبو الخير ابن الجــزري (ت ٨٣٣ه)، ضبطه وعلّــق عليه الشــيخ أنس مهــرة، ط٢، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠ ه - ٢٠٠٠م.
٣٣. شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبو عبدالله محمد بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم هريــدي، دار المأمون للــتراث، مكــة المكرمة، ط١٤٠٢،١ه- ١٩٨٢م.
٣٤. شرح المفصّل: ابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (٦٤٣هـ)، قدّم له الدكتور إميــل بديع يعقوب، دار الكتــب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٢ه ٠ ٢٠٠١م.
٣٥. شــعر عمرو بن معدي كــري الزبيدي: حققه ونسّقه: مطاع الطرابيشي، ط٢، ١٤٠٥ه.
٣٦. شــعر النابغة الجعدي: المكتب الإســلامي، ط١، ١٩٦٤م.
٣٧. شــفاء العليل في إيضاح التسهيل: السلسيلي محمد بن عيسى (ت٧٦٠هـــ)، تحقيق: الشريف عبداللــه علي الحســيني الــبركاتي، ط١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٩٨٦م.
٣٨. شــواهد التوضيــح والتصحيح لمشــكلات الجامــع الصحيــح: محمد بن عبداللــه بن مالك الأندلــسي (ت٦٧٢ه)، تحقيق: د. طه محســن، مكتبة ابن تيمية، ١٤٠٥ه -١٩٨٥م.
٣٩. العين: أبو عبــد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمر الفراهيدي المــصري (ت١٧٠ه)، تح: مهدي المخزومــي، ود. إبراهيم الســامرائي، دار ومكتبة الهلال.
٤٠. غاية النهاية في طبقات القراء: شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري (٨٣٣هـ)، عني بنشره: ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية.
٤١. غيث النفع في القراءات السبع: علي بن حمد بن الم أبو الحسن النوري الصفاقسي (١١١٨هـ)، تحقيق: أحمــد محمود عبد الســميع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٥ه.
٤٢. فتــح الكبير المتعال: إعراب المعلقات العشر الطوال: محمــد علي طه الدرة، مكتبة الســوادي، ط٢، جدة، السعودية، ١٤٠٩ه- ١٩٨٩م.
٤٣. كتــاب الأفعــال: عــلي بن جعفــر بن علي السعدي أبو القاسم المعروف بابن القطاع الصقلي المتوفي (٥١٥ه)، عــالم الكتب، ط١، ١٤٠٣ه - ١٩٨٣م.

٤٤. الكتاب: سيبويه أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط٣، ١٤٠٨ه- ١٩٨٨م.
٤٥. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧ه.
٤٦. كشف المشكل في النحو: علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت٧١١هـ)، تحقيق: الدكتور هادي عطية مطر، بغداد،١٤٠٤ه - ١٩٨٤م.
٤٧. اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري (ت٦١٦ه)، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦ه - ١٩٩٥م.
٤٨. اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢ه)، تحقيق: د. طه فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
٤٩. المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، ١٤٠٠ه - ١٩٨٠م.
٥٠. معاني القرآن: أبو الحسن الأخفش الأوسط (ت ٢١٥ه)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١ه - ١٩٩٠م.
٥١. معاني القرآن: الفراء يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الدار المصرية للتأليف والترجمة.
٥٢. معاني القرآن وإعرابه: الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨ه- ١٩٨٨م.
٥٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوف جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٦٧١ه)، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، ط٦، دار الفكر، بيروت، دمشق، ١٩٨٥م.
٥٤. المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ه)، تحقيق: د. علي بوفلحم، ط١، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.
٥٥. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: بدر الدين محمود بن أحمد محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥ه)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، وأ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، ود. عبد العزيز محمد فاخر، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ١٤٣١ه - ٢٠١٠م.
٥٦. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
٥٧. النحو الوافي: عباس حسن (١٣٩٨ه)، دار المعارف بمصر، ط٤، ١٩٧٤م.

٥٨. همـــع الهوامع في شرح جمع الجوامع: الإمام عبد الرحمن جلال الدين الســـيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنـــداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

❊ ❊ ❊